البرلمان اللبناني يفشل في انتخاب جوزيف عون رئيسا للبلاد

أخفق البرلمان اللبناني، اليوم الخميس، في انتخاب رئيس جديد للجمهورية في دورته الأولى.

ورفع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري جلسة انتخاب رئيس للجمهورية لمدة ساعتين، بعد فشل انتخاب رئيس لمدة في الدورة الأولى.

وجاءت النتيجة في الدورة الأولى على الشكل التالي:

جوزيف عون: 71 صوتاً

أوراق ملغاة بلغت 18 ورقة تضمنت عبارات: سيادة الدستور، السيادة والدستور، السيادة والدستور، السيادة والدستور، السيادة والدستور،السيادة والدستور، السيادة والدستور، السيادة والدستور، السيادة والدستور، السيادة والدستور، السيادة والدستور، الدستور والسيادة، السيادة والدستور، السيادة والدستور، السيادة مش وجهة نظر، جوزيف آموس بن فرحان، يزيد بن فرحان، شبلي ملاط، شبلي الملاط، الوصاية.

وتتطلب عملية انتخاب رئيس في لبنان غالبية الثلثين (86 صوتاً) من أصوات نواب البرلمان البالغ عددهم 128، في الدورة الأولى، في حين يكفي الحصول على الغالبية المطلقة (أكثر من 50%) بالجولات التالية.

وشهدت جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة لانتخاب رئيس للجمهورية سجالا حادا بين عدد من النواب تخللها سباب وشتائم.

وتصاعد الخلاف والتراشق الكلامي بين النواب، بعد وقت قصير من انطلاق جلسة البرلمان اللبناني لانتخاب رئيس جديد للبلاد، في مشهد عكس عمق الانقسامات السياسية التي تعصف بالبلاد.

الجلسة التي كانت تذاع على الهواء مباشرة، وكان يُفترض أن تكون خطوة نحو إنهاء الفراغ الرئاسي الذي طال أكثر من عامين، تحولت سريعا إلى ساحة لتبادل الاتهامات بين عدد من النواب.

وشكك نواب لبنانيون في دستورية عملية انتخاب رئيس الجمهورية وتحدثوا عن "تدخلات خارجية واضحة".

ومن جهته، انتقد رئيس التيار الوطني الحر في لبنان النائب جبران باسيل، "التدخلات الخارجية" في انتخابات الرئاسة في لبنان.

وقال باسيل: "هناك وصاية خارجية تحكم عملية انتخاب رئيس الجمهورية".

وبدأ البرلمان اللبناني الخميس جلسة مخصصة لانتخاب رئيس للبلاد، بعد أكثر من عامين من شغور المنصب، في خطوة يرجح أن تنتهي بانتخاب قائد الجيش العماد جوزيف عون، المرشح الأوفر حظا.

وبدأت الجلسة في الوقت المحدد بعد اكتمال النصاب، وفق ما أوردت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية، في حضور الموفد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان والموفد السعودي يزيد بن محمّد بن فهد آل فرحان، وسفراء اللجنة الخماسية المعنية بمتابعة الملف الرئاسي وعدد من الدبلوماسيين.